

١٠٨ ت

تعريفات رقم (108) لسنة 2018

إلي جمرک/

مرفق طيه منشور تعليمات رقم (7) لسنة 2018 (قيمة مضافة) الصادر من السيد / رئيس مصلحة الضرائب المصرية فى 2018/6/24 بشأن تعديل تعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (24) لسنة 2017 الخاصة بالمعاملة الضريبية لخدمات شحن الصادرات " النولون البحرى والجوى والبرى " وغيرها من الخدمات المؤداه على السلع المصدرة للخارج .

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم نحو إذاعته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم لتنفيذ ما ورد به بكل دقة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام و التقدير...

رئيس الإدارة المركزية

للتعريفه والقيمة والمنشأ


(محمد سيد أحمد الأنصاري)

مدير عام

الإدارة العامة للتعريفه


(سوزان فتح الله جوهري)



وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
مكتب رئيس المصلحة

تعليمات

رقم (٧) لسنة ٢٠١٨ - قيمة مضافة

بشأن المعاملة الضريبية لخدمات شحن الصادرات "النولون البحري والجوي والبري" وغيرها من الخدمات
المؤداة على السلع المصدرة للخارج

الموضوع : إيضاح المعاملة الضريبية لخدمات شحن الصادرات "النولون البحري والجوي والبري" وغيرها من الخدمات المؤداة على السلع المصدرة للخارج في ضوء أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة ولأبحاثه التنفيذية .

الرأي :

انتهى الرأي إلى ما يلي :

أولاً : بالنسبة للمعاملة الضريبية لخدمات شحن الصادرات (النولون البحري والجوي والبري) :

- تخضع خدمات شحن الصادرات (النولون البحري والجوي والبري) للضريبة بسعر (صفر) باعتبارها خدمات مصدرة للخارج شريطة تقديم المستندات الدالة على تمام تصدير الخدمة والمتمثلة في :
 - صورة بوليصة الشحن المعتمدة من الوكيل الملاحي أو الخط الملاحي .
- مع مراعاة أنه في حالة عدم تأكد المصلحة من تمام التصدير فيتم استيفاء المناقيستو لدى مصلحة الجمارك بمعرفة المأمورية المختصة .

ثانياً : بالنسبة للخدمات الأخرى المؤداة على السلع المصدرة للخارج والمتمثلة في خدمات النقل والتفريغ

وكذا خدمات التخليص الجمركي وغيرها من الخدمات المؤداة على السلع المصدرة :

- لمؤدي الخدمات على السلع المصدرة إصدار فواتير للمصدر غير محملة بخصيية القيمة المضافة أو تصديرها في الجدول بحسب الأحوال شريطة توافر المستندات الآتية خلال فترة تقديم الإقرار الضريبي المقدم منهم :
 - ١- صورة من شهادة الصادر الجمركية (نموذج ١٣ جمارك) موقع عليها من الشركة المصدرة وبصحة لبري من البنك أو الغرفة التجارية .
 - ٢- صورة فاتورة الخدمة المؤداة على السلعة المصدرة .
 - ٣- صورة عقد أداء الخدمة (إن وجد) .

P/٧٠٧

٢٠١٨/٦/٢٥

- ٢ -

- وفي جميع الأحوال فإن ما سبق تحصيله من ضريبة أو ضريبة جدول علي أي من الخدمات سالف الذكر خلال الفترة السابقة على صدور هذه التعليمات يتعين علي مؤدي تلك الخدمات توريدها للمصلحة في المراجعة المقررة قانونا ، كما لا يجوز استرداد ما سبق توريده لمصلحة الضرائب من مبالغ حصلت بمعرفة مؤدي الخدمات ولا يخل ذلك بأحقية المصدرين في رد الضريبة أو ضريبة الجدول السابق سدادها علي تلك الخدمات وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر .

وقد استندنا هذا الرأي إلي ما يلي :

- نص الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة "ويكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية " .
- نص الفقرة الثانية من المادة (٥٢) من القانون المشار إليه "وللوزير أو من يفوضه تقرير الأحكام والقوانين الإجرائية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون بما يتماشى وطبيعة نشاط بعض المسجلين" .
- المادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنص على أن يكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات المصدرة من داخل البلاد إلى خارجها ، وفقا للأوضاع والشروط الواردة بها .
- ما جاء بالمادة (٣٥) من ذات اللائحة من شروط وإجراءات ومستندات .
- قرار السيد وزير المالية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تفويض رئيس مصلحة الضرائب المصرية في تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٥٢) من القانون سالف الذكر .

برجاء مراعاة ذلك بكل دقة عند التطبيق ،

ويلقى كل ما يخالف ذلك من تعليمات .

رئيس مصلحة

الضرائب المصرية

عماد سامي حسين

٢٠١٨ / ٦ / ٢٤

تحريراً في : / / ٢٠١٨